السلطة الدولية لقاع البحار
ISBA/24/FC/6

اللجنة المالية

Distr.: General
24 May 2018
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والعشرون

كنغستون، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقَّت*

حالة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

حالة تنفيذ السلطة الدولية لقاع البحار للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير لإطلاع اللجنة المالية على التقدم الذي أحرزته السلطة الدولية لقاع البحار صوب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢ - وقد وافقت الجمعية، في دورتها العشرين في عام ٢٠١٤، على اعتماد السلطة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (انظر ISBA/20/A/12)، بناء على توصية من اللجنة المالية. وفي ضوء مشاركة السلطة في نظام الأمم المتحدة الموحد، يتوقع أن يعود تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بفوائد كبيرة من حيث نوعية التقارير المالية وقابليتها للمقارنة ومصداقيتها، فضلا عن تحسين المساءلة والشفافية والحوكمة.

٣ - وأُبلغت اللجنة بالتقدم المحرز نحو تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٥ (انظر ISBA/21/FC/9) وفي عام ٢٠١٧ (انظر ISBA/23/FC/5).

٤ - وقد طبقت السلطة الإعفاءات الانتقالية التي يجيزها المعيار ٣٣ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام - اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام القائمة على الاستحقاق للمرة الأولى - والتي تتيح فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات من أجل الاعتراف بأصول وخصوم محددة. وأُعدت البيانات المالية الانتقالية للسلطة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ امتثالا لجميع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الواجبة التطبيق، باستثناء المجالات الثلاثة التالية:

* ISBA/24/FC/L.1.

18-08398 (A) 070618 130618

الرجاء إعادة استعمال الورق

(أ) المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام ٢٥ – استحقاقات الموظفين؛

(ب) المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام ٣٠ – الأدوات المالية: كشف البيانات؛

(ج) المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام ٣١ – الأصول غير الملموسة.

٥ – وقد امتُثل بشكل تام لتلك المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في البيانات المالية للسلطة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ثانيا – التقدم المحرز

٦ – يمثل تحقيق الامتثال الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مرحلة هامة بالنسبة للسلطة فيما يخص بياناتها المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقد جرى على وجه التحديد امتثال المجالات الانتقالية على النحو التالي:

(أ) فيما يخص المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام ٢٥، تعاقدت السلطة مع شركة استشارية (PricewaterhouseCoopers Belgium) من أجل تقديم خدمات التقييم الاكتواري فيما يتعلق بالالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل. وقد سُجِّلت في وقت لاحق التقديرات الاكتوارية الواردة من الشركة الاستشارية في البيانات المالية للسلطة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وتَمثَّل أهم بند في الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وهو استحقاق لما بعد انتهاء الخدمة يغطي المصروفات الطبية للموظفين السابقين المستحقين ومعاليهم؛

(ب) فيما يخص المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام ٣٠، كُشف عن جميع الترتيبات المالية الحالية للسلطة، بما في ذلك الودائع المحددة المدة أو النقدية ومكافئات النقدية المحتفظ بها في صناديق استئمانية وغيرها من الحسابات المسندة إلى السلطة، وذلك في الملاحظات على البيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛

(ج) فيما يخص المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام ٣١، قامت السلطة بتحديد المعايير والعتبات بالنسبة للأصول غير الملموسة، وقررت أن تقدم تقاريرها على أساس الأثر اللاحق، أي أن جميع البنود التي تستوفي شروط الأصول غير الملموسة والتي تمت حيازتها قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ قُيِّدت ضمن النفقات.

٧ – وفي عام ٢٠١٧، نفَّذت السلطة دورات الأمم المتحدة التدريبية القائمة على الحاسوب بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأكمل هذه الدورةَ معظم الموظفين، بمن فيهم جميع كبار المديرين. وقد ساعد ذلك على زيادة الوعي بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأثرها على المعاملات اليومية للسلطة.

ثالثا – الأدوات اللازمة للتنفيذ الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٨ – على الرغم من أن البيانات المالية قد أُعدَّت في ظل الامتثال الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للمرة الأولى، فإن برامجيات المحاسبة الحالية (AccPac) تفتقر إلى القدرة على أن تيسِّر تماما استيفاء المتطلبات الجارية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يخص الإدارة والإبلاغ الماليين، الأمر الذي يطرح تحديات بالنسبة لوحدة الشؤون المالية. وستواصل السلطة بحث خيارات إدخال التحسينات

اللازمة على البرامجيات القائمة أو التحول إلى برنامج آخر مدمج في النظام المركزي لتخطيط الموارد، بغية استيفاء متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن المتوقع إنجاز هذه المهمة خلال فترة السنتين ٢٠١٩-٢٠٢٠.

رابعا - توصية

٩ - اللجنة المالية مدعوة إلى أن تحيط علما بالتقدم الذي أحرزته السلطة في إعداد بيانات مالية مراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وخطة التنفيذ الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال فترة السنتين ٢٠١٩-٢٠٢٠.